

التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي:

المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية

أ. برحائل بودودة أميرة

باحثة الدكتوراه

جامعة قسنطينة 03

الملخص :

تهدف الورقة البحثية الراهنة لدراسة التحول الديمقراطي في ليبيا و أثره على الدول المجاورة ، فالواضح أن العملية الانتقالية في ليبيا تعد الحدث الأبرز في معالجة السياسة الدولية و محل اهتمام الباحثين على المستوى العربي والإقليمي كأقل تقدير، و مرد ذلك لطبيعة العملية الانتقالية التي عرفتها ليبيا بخلاف الدول العربية الأخرى منها تونس ومصر، و تنشأ هذه الطبيعة من الأثر المعقد وغير الحاسم بشكل خاص للتدخل الدولي في ليبيا ودوره في إسقاط النظام السابق وفقا للقرار الأممي 1973.

و تركيزنا يكون على فهم و تمحيص مسار التحول الديمقراطي في ليبيا ، و مراجعة العوامل المحفزة لعملية التغيير ومختلف التداعيات الأمنية التي فرضتها على دول المنطقة من مركب أمني واحد، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي إلا بدراستها في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وصولا إلى دور الفواعل الخارجية ، أين لعب التدخل الدولي دورا أساسيا وما خلفه من تداعيات مست أمن الدول المجاورة ولا تزال تداعياتها للفترة الراهنة، لنصل في الأخير لنتيجة مفادها أن الأزمة في ليبيا رغم ما خلفته من تهديدات و مخاطر إلا أن جذورها متأصلة منذ القدم.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي - التدخل الدولي - المأزق الأمني- دول الجوار.

Abstract

The paper aims to study the democratic transition in Libya and its impact on Neighboring Countries , is clear that the transition process in Libya is the most important event in international politics and of interest researchers on the Arab and regional level as less estimation processing, and owing to the nature of the transition process in Libya Unlike other Arab countries, including Tunisia and Egypt, and this nature is particularly arise from the complex impact and is crucial for international intervention in Libya and its role in the projection of the former regime, accordance to the UN rapport 1973.

And our focus is these study it's to understand and examine the democratic transition in Libya, and a review of motivating factors for the process of change and the security spillover imposed by the other region countries, it's very difficult to understand the process of democratic transition without explain the social and economic context , and in the last level the role of external actors , where international intervention played a very important role to projection regime , as result in the

last of our study we defiantly that the crisis in Libya , despite a many threats and risks, but the root of these threats existing before the Libyan revolution.

key words:

Democratic transition - international intervention - security dilemma- neighboring countries.

المقدمة:

شكلت موجات الاحتجاجات التي عرفتھا الدول العربية طوق النجاة و مجال لتحقيق متطلبات كافة المواطنين الذين خرجوا لعبروا عن مطالب أخذت في البداية الطابع الاجتماعي و أخرى ذات الطابع القيمي تعبر عن حرية وكرامة الفرد و تعيد للفرد العربي حقوقه المتروعة لعقود طويلة، فعرفت الدول العربية موجات تحول ديمقراطي و ان اختلفت تسمياتھا إلا أن ما يميزھا أنها قد تكون الأولى في تأثيرھا منذ عقود سواء في الساحة العربية أو الدولية، فقد كان لتذمر الشعوب و مطالبه بضرورة الإصلاح كمطلب أولي ثم إلى تغيير الأنظمة الفاسدة الذي طال حكمھا لأكثر من ربع قرن العامل الأبرز في قيادة حركات التغيير و التي بدأت شرارھا في تونس لتعرف انتشارا لبعض الدول العربية التي لم تنتظر حدوث هذه الاحتجاجات على غرار مصر و كذلك ليبيا التي تشكل الحدث في دراستنا خاصة أنها البلد العربي الوحيد الذي عرف تداخلا و زحما في الأحداث والمتغيرات الدولية منها التدخل الدولي و تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية.

عرفت ليبيا على غرار البلدان العربية بداية من 2011 نزوعا نحو الديمقراطية لكن على عكس حركات التغيير في البلدان العربية اتخذت الاحتجاجات في ليبيا منحى آخر نتيجة عجز الشعب بمفرده على إسقاط النظام مما استدعى تدخل فواعل أخرى كون نظام القذافي وقتھا اتبع سياسة صارمة تجاه شعبه مفادھا أن أمن البلاد واستقرارھا يرتبط ببقاء النظام و غياب هذا الأخير سيخلق نوعا من حالة اللاأمن و الاستقرار في المنطقة ككل، لقد خلقت هذه الوضعية حالة فوضى بالدولة لا تزال تداعياتھا للوقت الراهن سواء على المستوى الأمني الداخلي أو على المستوى الإقليمي كما شكلت تهديدا على مستوى المجتمع الدولي ككل.

و لأهمية الأحداث التي عرفتھا ليبيا و طال مداھا بالشكل الكبير الذي يدفعنا لدراسة الوضع على نحو عميق كون الأمر يتعدى محاولة تغيير نظام و إقامة آخر أكثر ديمقراطية و انفتاحية على التحولات الدولية على غرار تونس، فإن الأمر في ليبيا أصبح يشكل تهديدا دوليا نتيجة لانتشار الأسلحة و الذخيرة الحية و الجريمة المنظمة وكذلك بداية ظهور الجماعات الإرهابية منها تنظيم الدولة الإسلامية ما خلق حالة فوضى تمس أمن الدول المجاورة و تستدعي تبني استراتيجيات أمنية و حلول و مساعي دولية لخلق بيئة آمنة و ذلك ما تعمل عليه خاصة دول الجوار منها البلد المجاور الجزائر، وفي سياق هذا الطرح نسعى بالتحليل لمعالجة مدى تأثير سقوط نظام القذافي على اعتبار أن ليبيا من بين الدول الأكثر إنفاقا عسكريا على الوضع الأمني لدول الجوار الإقليمي؟ إذ ما يدور في الفترة الراهنة من تحديات أمنية في المنطقة يزيد من حالة اللاأمن و التهديد لدول الجوار الإقليمي و غير الإقليمية.

لذلك نسعى من خلال تحليلنا لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا تتبع مسار عملية التحول بداية بالعوامل التي ساهمت في بروز المطالب الشعبية لإسقاط النظام وصولا إلى التدخل الدولي الإنساني وفقا لقرار الأمم المتحدة

1973، لنقف على تداعيات هذا التحول على دول الجوار الإقليمي على ضوء المقاربة الأمنية لباري بوزان و ويفر حول المركب الأمني الإقليمي، لنخلص في الأخير لنتيجة مفادها أن التحديات الأمنية في ليبيا قد لا تشكل تهديدا كبيرا على باقي الدول غير المجاورة لها على الأقل في المدى القريب، أما على المدى المتوسط فسيكون لها تداعيات تمس الدول العربية و الدولية بشكل كبير.

و يستلزم دراستنا لتجربة التحول الديمقراطي في ليبيا بخصائصها و عواملها و الشكل الذي برزت فيه ، ودراستها كظاهرة فريدة من نوعها، ليس على مستوى العالم العربي فحسب كونها تختلف عن التجربة في تونس و مصر، وإنما على مستوى العالم كله، وتداعياتها على دول الجوار الإقليمي في ظل بحثنا على تحقيق تحول ديمقراطي ناجح وبتكلفة أقل إلى التطرق إلى ثلاث مستويات من التحليل ، هي عبارة عن مداخل مترابطة فيما بينها، تشكل البناء العضوي للدراسة باعتبار كل مستوى هو إطار نظري للبحث يساعدنا على إعادة القراءة في العلاقة القائمة و هي :

- المستوى الأول من التحليل : يرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين التحول الديمقراطي في ليبيا من خلال الإحاطة بمختلف المتغيرات و العوامل التي ساعدت على ظهوره ، دون إهمال أهمية الغاية من هذا التحول وذلك لاستعمال واضح و تفسير متناسق وغير مبهم في دراستنا.

- المستوى الثاني من التحليل: يرتبط دراسة التداعيات الأمنية و المخاطر (تداعيات انتشار الأسلحة والإرهاب أما المخاطر قد تأخذ بعدا اقتصاديا سياسيا و اجتماعي) لسقوط نظام معمر القذافي على دول الجوار الإقليمي منها تونس و مصر و الجزائر على وجه الخصوص في ظل غياب العمل الجماعي أو الثنائي و سعي الدول منفردة للبروز كقوة إقليمية قادرة على حل الأزمة بشكل منفرد.

أولا : التحول الديمقراطي في ليبيا مقارنة تفسيرية

يكاد يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا و جاهزا كما يصفها الكثير، والأمر في رمته يحتاج إلى دراسة متأنية لما آلت إليه الديمقراطية اليوم في النظرية و التطبيق حيث باتت المسافة شاسعة بين المفهوم اليوناني القديم للديمقراطية و بين المفاهيم المعاصرة¹، ولو أن الاتجاه السائد المعاصر يذهب إلى اعتبارها مجرد منهج لاتخاذ القرار والتعايش السلمي بين الأفراد.

عرفت دول العالم بداية التسعينات تحولات نحو النظام الديمقراطي وتبني التعددية السياسية في ظل النهج الليبرالي وهذا بعد نهاية الحرب الباردة وقد وصلت موجات التحول الديمقراطي في منتصف التسعينيات إلى 50 % وارتفعت إلى 75 % عند نهاية التسعينيات ، فالديمقراطية مرتبطة تاريخيا بانتقال المجتمعات من شكل إلى شكل آخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في حيز السياسة انطلاقا من درجة تطور المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في مرحلة تاريخية معينة².

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب لكنه أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسسي و القانوني يمكن أن يلعب دورا أساسيا في استمرارية و تقدم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة، و ذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية³، غير أن مرحلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا عرف موجات عنف ورفض لأي شكل لإسقاط النظام

، فقد أدت الاحتجاجات الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة. وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة، حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهمش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة، وتمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش⁴ لتسير عملية الانتقال الديمقراطي على الرغم من عدم قدرتها على ذلك، لتأخذ عملية التحول مساراً أخرى بتدخل قوى أخرى خارجية بتاريخ 19 مارس 2011 و أطراف أخرى تحت قيادة حلف الناتو من أجل حماية المدنيين و تطبيق ما يعرف "بمبدأ مسؤولية الحماية" وفقاً لقرار الأمم المتحدة 1973، كما عرف تطبيق البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنف 1977 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات. ويمكن تحديد خصائص عامة مشتركة أدت إلى إشعال هذه الانتفاضات و هي⁵:

• هي تجمع يمثل معظم قوى المجتمع و طبقاته التي عبرت بوضوح أن الأوضاع غير قابلة للاستمرار ولا بد من التغيير.

• رفضت العمل ضمن أفق السلطة وقواعد اللعبة السياسية التي أرساها النظام السابق و قبلت بها القوى السياسية (الرسمية) الأمر الذي أدى إلى شللها و عجزها عن التواصل مع الشعب.

• اعتمدت على القوى الشابة في المجتمع و طورت عبر تجمعاتها النوعية مثل شباب من اجل التغيير.

• كانت سبابة لاكتشاف قيمة الثورة التكنولوجية و وسائل الاتصال الحديثة في إيصال الرسائل السياسية للمجتمع و إلى العالم

ثانيا عوامل التحول الديمقراطي في ليبيا:

لسنوات عدة حاول علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع بما فيهم علماء الحركات الاجتماعية، تطوير نظريات رئيسية تساعد في فهم وتحليل حركات الاحتجاج، وقد تبلورت تلك الجهود في ظهور ثلاث نظريات رئيسية تفسر حركات الاحتجاج وهي⁶:

• نظرية الفرصة السياسية Political Opportunity Theory : والتي تركز على أهمية العوامل السياسية التي تعيق أو تسهل ظهور وتطور الاحتجاجات.

• نظرية تعبئة الموارد The Resource Mobilization Theory : والتي تؤكد على أهمية تنظيم الاحتجاجات من خلال الشبكات والروابط بين قطاع السكان.

• نظرية التأطير Framing Theory : والتي تؤكد على ضرورة تحويل إدراك ووعي الناس من مجرد الشكاوى إلى الاحتجاجات.

يتضح أن عوامل التحول الديمقراطي ترتبط بالحركة الدائمة التي يتأثر بها النظام السياسي و كان النظام السابق للقذافي يعرف على انه نظام سلطوي معادي للغرب، و حسب "دافيد إيستون" يمكن تقسيم عوامل التحول إلى

عوامل ناتجة من البيئة الداخلية و أخرى خارجية⁷، و لم تكن ليبيا استثناء عن تلك الدول التي تعرف تدهورا في الأوضاع الداخلية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وكذلك السياسية و تعود دوافع التحول الديمقراطي في ليبيا إلى:

1. الأوضاع الاقتصادية : و هي العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية التي تعرفها ليبيا ، و كانت هذه الأوضاع لاسيما التصورات ذات النطاق الواسع لعدم المساواة من بين أهم أسباب قيام التحول الديمقراطي، وتعتبر التنمية الاقتصادية حلا يرفع مستويات التعليم و تحقيق دخل متوسط للفرد، فالتنمية تساعد في زيادة الدخل و تحقيق الأمن الاقتصادي و يساهم إلى حد كبير السماح للطبقات السفلى للمشاركة في دفع حركة التنمية ذلك ما يقلل من خطر الصراع بين الطبقات و بالتالي المزيد من المساواة ما يزيد من فرص التحول ومن تم يفرض بقاء الدولة⁸، و هذا ما يغيب عن الجماهيرية العربية الليبية حيث تعاني معظمها من التخلف الاقتصادي رغم أنها تمتلك مؤهلات ما يجعل منها قوة خاصة على المستوى الإقليمي، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط حيث سيطرت الهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي لفترة طويلة فساهمت بأكثر من 80% في إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد على 95% من الإيرادات الحكومية، وكان إنتاجها من النفط قبيل قيام موجة التحول الديمقراطي يبلغ 1,77 مليون برميل يوميا رغم ذلك لا تعرف تنمية حقيقية، لذلك فالعوامل الاقتصادية أثرت بشكل كبير في توجيه عملية التحول كما عبر عنها صامويل هنتيغتون في الموجة الثالثة و ربط العامل الاقتصادي بتحقيق عملية التحول الديمقراطي كشرط لتحقيق التحول الديمقراطي⁹.

2. العوامل السياسية : أكدت دراسة قدمها "أودتيل شمبتر" أنه لا يمكن أن يكون تحول إلى الديمقراطية لا يكون ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلسلي وبالتحديد من خلال الانقسام داخل بنية النظام ، فوجد الرئيس السابق معمر القذافي منذ توليه السلطة سنة 1969 اتخذ تدابير قمعية لأحكام القبضة على الدولة، حيث شهدت ليبيا سنة 1988 بعض الإصلاحات الطفيفة وبعد هذه السنة تعرض الشعب إلى موجة من القمع الداخلي من طرف سلطات القذافي، والمشكلة الأساسية في ليبيا هي عدم وجود مساءلة بين الحاكم والمحكومين،بالإضافة إلى غياب أي آلية لنقد ومراجعة القواعد والأنظمة القانونية والقوانين التي يتم إصدارها وفرضها على المواطن.

3. الأوضاع الاجتماعية : العامل الديموغرافي ربما يكون هو الأنسب لتفسيّر التحول الديمقراطي في ليبيا ، والذي يمكن وصفه كثورة شبابية بالمقام الأول، حيث لعب الشباب دوراً محورياً في إشعال الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت الدولة، والشباب كانوا وكلاء التغيير (Agents of Change). إن تعداد السكان الشباب في ليبيا أكثر من 60% من الليبيين هم من فئة الشباب¹⁰، فأكثر من نصف السكان في الوطن العربي اليوم هم تحت سن 25 عاماً، و60% من سكان الوطن العربي هم تحت سن 30 عاماً.

بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في قيام التحول الديمقراطي في ليبيا منها وسائل الإعلام و ما قدمته التكنولوجيا الحديثة و ما وفرته من وسائل التواصل والاتصال دوراً بارزاً في نشر الاحتجاج داخل الدولة الواحدة وخارج الحدود، كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في ربط وتواصل جيل الشباب في الوطن العربي مع العامل الخارجي، وفتحت أمامهم آفاق جديدة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعهم في ظل حكومات رشيدة¹¹.

4. دور الفواعل الخارجية : إضافة إلى العوامل الداخلية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدولة ، خاصة أن ليبيا الدولة الوحيدة التي عرفت تدخلا دوليا من أجل إسقاط نظام القذافي و تحقيق تحول ديمقراطي ناجح ، حيث ارتبطت فكرة الديمقراطية و الليبرالية كنمط للحياة لا بد أن يتخذ في مختلف الدول النامية من خلال فرض نموذج الديمقراطية من قبل الدول الكبرى على هذه الدول ، ويرى صامويل هنتيغتون أن النظام السياسي في دولة ما قد يتأثر بسلوك و سياسات الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية ، إلا ان درجة التأثير و دورها يختلف من دولة إلى أخرى ، فقد تلعب العناصر الخارجية دورا ايجابيا في عملية التحول و تشجع محاولات التغيير من خلال الدعم الاقتصادي و تقديم الدعم المالي و التقني وقد تلعب دورا سلبيا في عملية التحول بمنع التحول و الإطاحة بالأنظمة غير الداعمة لسياساتها و قد يبقى دورها مجرد الحياد¹² .

ما يمكن التوصل إليه أن موجة التحول الديمقراطي في ليبيا وما ساءبه من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة، و لا يمكن إرجاعه برمته إلى عامل واحد أو جماعة سياسية دون غيرها، إنه متعدد العوامل والأطراف رغم الضغوط الخارجية التي تلخصها إستراتيجية الفوضى الخلاقة والتي ساهمت في تخطيط القشرة الخارجية وتعريضها، لكن الأكيد أن الشعوب أدت دوراً هاماً في الوصول إلى إحداث هذا التغيير من الداخل، ثم إن التجاوب مع مساعي الفوضى الخلاقة لا يعني بالضرورة الإذعان لنظرية المؤامرة.

ثالثا: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على دول الجوار الإقليمي

لقد كان للعامل الأمني دورا أساسيا في تحديد المقاربة الأمنية الأمثل من قبل المجتمع الدولي لتسوية الوضع في ليبيا، حيث انطلقت مساعي الدول المجاورة من فرضية مفادها أن استمرار حالة الفوضى على مستوى الداخلي في ليبيا سيؤثر مستقبلا على مختلف الدول بشكل مباشر بما قد يهدد أمن حدود الدول و يتعدى ذلك إلى تهديدات اقتصادية و سياسية للدول الغربية فمثلا تم وقف صادرات الغاز إلى ايطاليا لنحو أسبوع نتيجة مواجهات في مجمع مليته للنפט و الغاز غرب طرابلس في شهر مارس 2013، و لأن جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية ينطلق في كيفية تحقيق أمن و استقرار الدول خاصة في ظل ما يعرف بالمركب الأمني الإقليمي Regional Security complexes الذي قدمه كل من "باري بوزان و ويفر في كتابهما سنة 2003 (الأقاليم و القوى - بنية الأمن الدولي) و يعبر عنه بوزان بقوله: "الأمن ظاهرة مترابطة لأن الأمن عقلائي فلا يمكن فهم الأمن الوطني لدولة معينة بمعزل عن الترابطات الأمنية التي تتضمن ذلك"¹³ وهو حسبهما : "مجموعة من الوحدات التي تقوم بعملية إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جدا مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض"¹⁴، ذلك سيجعل الدول تنخرط في سياسات أمنية مشتركة لتفادي انتشار حالة اللأمن أو ما يعرف بالهواجس الأمنية المشتركة التي تعرفها المنطقة و تفادي سيناريوهات غير محتملة. و يشير المركب الأمني الإقليمي لوجود مستوى عالي من علاقات الترابط (تأثير و تأثر) الأمني بين الوحدات المكون للمركب، حيث تصل الدول أو الوحدات الأخرى معا بشكل وثيق و بما فيه الكفاية للاقتناع بأن التفاعلات الحاصلة على المستوى الإقليمي لا يمكن اعتبارها منفصلة عن بعضها البعض بمعنى أنه يعبر على أقصى درجات تفاعلات الأمن القومي و الإقليمي¹⁵ ، و يظهر هذا الترابط من خلال تأثير الدول المجاورة بالتهديدات أو

أساليب التعامل مع هذه التهديدات سواء من قبل الدول التي تعرف تفاعلات داخلية (محلية) التي تظهر في دور الدولة من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على إقليمها أو الأطراف التي تمارس العنف المضاد لولاء الدولة واستمراريتها.

ويمكن التعامل مع تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على دول الجوار الإقليمي على أنها مركب أمني واحد لا يمكن فهمه ودراسة تكلفة عملية التحول بمعزل عن الدول الأخرى، لأن تداعيات التحول لا يمكن فهمها بمعزل عن الدول المجاورة مما يخلق مأزق أمني يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، و تبرز هذه التحديات الأمنية خاصة في :

1. انتشار السلاح الليبي و مأزق الجماعات الإرهابية المسلحة : من بين التعقيدات الأمنية التي تواجه إعادة بناء الدولة الليبية الانتشار الكبير للأسلحة ويقدر البعض هذه المخازن بنحو 87 مخزن دُمر منها 21 مخزن أثناء التحول، لتصبح المخازن الباقية مورد هام من موارد تسليح التنظيمات، إذ ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكراً "جهادياً" تنطلق من خلفيات أيديولوجية متنوعة ما بين السلفي و الإخواني والقاعدي وغيرها شاركت غالبية هذه الجماعات في عملية إسقاط النظام ،ولكن فيما بعد اتخذت مسارات مختلفة، ففي الوقت الذي انطوى بعضها تحت لواء رئاسة الأركان العامة التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد، أنكر البعض الآخر العملية الديمقراطية برمتها، وقاطع الانتخابات وظل حاملاً للسلاح، مما أثر على كل مؤسسات الدولة .

بالمقابل عرفت الدول المجاورة تحديات أمنية نتيجة لتدفق السلاح و غزت مخازن الميليشيات والمجموعات الإرهابية بشكل يجعل من خطر تمدد تنظيمي "الدولة الإسلامية و القاعدة " إلى دول الجوار خاصة الجزائر ومصر وتونس ومالي يتضاعف يوماً بعد آخر، و قدم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بخصوص الأسلحة المنتشرة في ليبيا تقريره بوجود نقل غير المشروع للأسلحة التي في معظم الحالات تهرب إلى الدول المجاورة و تقدر حوالي 12 دولة¹⁶ ، وتشمل الدول المجاورة ، فضلاً عن العديد من بلدان غرب أفريقيا والشرق العربي، والقرن الأفريقي. وتتضمن معلومات عن النقل غير المشروع للذخيرة عيار صغير من ليبيا إلى هذه الدول ففي يناير 2012 أبلغت البعثة الدائمة أن القوات المصرية قد اعترضت 1.132.411 الخراطيش و 567 من الأسلحة عندما أوقفت محاولة لتهرب هذه إلى مصر، وكذلك بتونس حيث تم مصادرة الذخيرة من عيار صغير من ليبيا في عام 2011 و 2012 تقدر ب 26842 طلقة ذخيرة من عيار صغير وأشار التقرير السنوي حول الإرهاب لعام 2011، والذي قدمه " دانيال بنجامين" منسق مكافحة الإرهاب لدى وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن المحاولات المتكررة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بنقل الأسلحة من ليبيا نحو شمال مالي وجنوب الجزائر قد فشلت جزئياً بسبب تأمين الحدود بين الجزائر والنيجر.

2 إشكالية اللاجئين الليبيين و الهجرة غير الشرعية : تعبر مشكلة اللاجئين و الهجرة غير الشرعية من بين التحديات الأمنية التي تؤرق الدول، فهذا الفضاء الجغرافي أو الجيوسياسي الذي يربط ما بين الدول خاصة في المتوسط يشكل تهديداً مباشراً على دول الشمال و الجنوب، وعبر عنها باري بوزان في كتابه "الحرب الثقافية

الباردة" أن مشكلة المهاجرين و الهجرة ستكون العائق الأكبر أمام تطور الغرب مما استدعى خلق حوارات أوروبية مع الضفة الجنوبية لدول شمال إفريقيا لإيجاد حلول لمشكلة الهجرة .

فقد خلقت الأزمة الإنسانية في ليبيا خلال مسار عملية التحول إلى تشريد العديد من الليبيين وهجرة الكثيرين منهم بالإضافة إلى مغادرة وترحيل العمالة المهاجرة العربية والإفريقية والشرق آسيوية من الأراضي الليبية بما فيها اليد العاملة من مصر و تونس ،خلقت هذه الوضعية إشكالية أخرى للدول وهي مشكلة البطالة بسبب عودة الأفراد نتيجة لحالة التوتر و غياب الأمن ، ومن جهة أخرى تراجع المساهمات التي توفرها اليد العاملة في ليبيا لاقتصاديات الدول فحسب بعض الإحصائيات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية قدر عدد العمال الأجانب في ليبيا ما بين 1,5 إلى 2,5 مليون عامل

كما أدت الأزمة إلى تكدس مئات الآلاف من اللاجئين بما فيهم أطفال ونساء وشيوخ في مساحات محدودة وفي ظروف معيشية صعبة ومتردية في العديد من الأحيان، وأوردت "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين"¹⁷ ، في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، أن 14,000 لاجئ مسجل وطالب لجوء محاصرون في مناطق النزاع في ليبيا، ما أدى إلى انتشار بعض الأمراض وسلوكيات العنف والاعتداءات وضغط شديد على موارد الغذاء، وقد تجاوز اللاجئين والفارين من ليبيا إلى الدول المجاورة و حسب بيانات منظمة الهجرة الدولية المنشورة في نوفمبر 2011 فهناك نحو 800 ألف مهاجر فروا إلى بلدان مجاورة، فمثلا هناك حوالي 90.000¹⁸ من اللاجئين الليبيين مسجلين لدى الحكومة التونسية وهي حصيلة كبيرة خاصة في الوضع التي تعرفه تونس.

أما على المستوى الداخلي فقد شهدت ليبيا عدة موجات من الترواح الداخلي، وقد أعلنت اليونسيف في منتصف أكتوبر 2011 احتمال وجود 240.000 نازح، وتقيد التقارير إلى وجود حوالي 50.000 طفل في أعداد النازحين داخليا ، وقد أدت العمليات العسكرية بين قوات الموالية للقذافي والثوار إلى إخلاء بعض المدن والقرى تماما من السكان، وكان العدد الإجمالي للنازحين الداخليين في أواخر سبتمبر/ أيلول 2011 حوالي 100.000 ليرتفع إلى 150.000 في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2011.

3 تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة : كان الدافع الأكبر من تطوير مبدأ مسؤولية الحماية في النزاعات المسلحة هو عدم كفاية رد فعل المجتمع الدولي لأعمال الإبادة الجماعية و التطهير العرقي التي حدثت في الصومال ورواندا و كذلك كوسوفو في التسعينات من القرن الماضي و انبثقت من الجدل الدائر حول شرعية التدخل الإنساني¹⁹ . و لظالما اعتبر مبدأ التدخل الهاجس الأكبر للأنظمة العربية، التي تعبر مبدأ السيادة خط أحمر لا يمكن المساس به و في وقت يشهد فيه العالم العربي عدة تغيرات في الأنظمة السائدة من خلال ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي سعيا لتحقيق مسار جديد للديمقراطية وحماية حقوق الإنسان و ذلك بتغيير الأنظمة التي تعرف بالأنظمة الاستبدادية²⁰ ، و في ظل هذا الوضع يسعى المجتمع الدولي إلى حماية وتعزيز مسار الديمقراطية و الدفاع عن حقوق المضطهدين التي تعرف مخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ومن بين هذه الدول الذي عرفت تدخلا إنسانيا نجد ليبيا.

إن المتتبع لمسار التحول الديمقراطي في ليبيا يجده سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل خارجي بمضلة أمية وفقا لقرار الأمم المتحدة 1973 و يقضي بحماية المدنيين وإقامة الحظر الجوي على ليبيا، ولكن من المعروف أن الحلف الأطلسي الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار، تقوده الدول الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغربي لهذه الدول لما يتمتع به من قرب لموانئها ومميزات كثيرة²¹.

إن التسليم بفكرة أن التدخل الدولي جاء لحماية المدنيين وإقامة دولة ديمقراطية فيه نوع من السطحية في معالجة الموضوع، فعادة الدول لا تتدخل إلا في المناطق التي تشكل تهديدا لمصالحها أو تكون حسبها دول مارقة، فحسب الطرح الواقعي في تحليل العلاقات الدولية لا تنخرط الدول في عمليات عسكرية تتكبد من ورائها خسائر عسكرية لدواعي إنسانية و هو الطرح الأقرب إلينا لتفسير الدوافع الحقيقية لتدخل الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا الطرح لم يبين من العدم بل يقوم على فرضية مفادها إن كانت الدول الكبرى تهتم بحقوق الإنسان ودمقرطة الدول فإن الأجدد أن تسعى لتحقيق ذلك في كل الدول غير الديمقراطية، لكن الانتقائية في التعامل مع الدول بما يخدم مصالحها يجعل من مفهوم التدخل الدولي محل شك وجدلا كبيرا، إذا فمقاربة التدخل الدولي استراتيجيا و مصلحيا في ليبيا بدواعي إنسانية قد لا تجد جدواها في الحالة السورية²² على سبيل المثال ، بالمقابل نجد أن التدخل في ليبيا سعى لإسقاط النظام و حماية المدنيين و إقرار السلام لكن حالة الفوضى الذي عرفته البلاد بعد عملية التدخل الدولي حولت ليبيا من دولة آيلة للفشل إلى دولة فاشلة حسب العديد من الباحثين.

أما على المستوى الإقليمي فتعود مخاوف الدول المجاورة من بينها الجزائر من التدخل الخارجي في المنطقة إلى النوايا الحقيقية للدول الغربية من التواجد في منطقة شمال إفريقيا و بناء قواعد عسكرية بحجة وجود تهديدات وقواعد إرهابية خاصة في منطقة الساحل، و ما يعرف عن الموقف الجزائري الرفض لأي تدخلات خارجية أهما ترحب بالحل الدبلوماسي والوصول إلى أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة و بطريقة غير مباشرة فهي تستبعد أي دور خارجي سواء من قبل الدول الغربية منها فرنسا أو الدول العربية و تشمل مصر والإمارات، كما أن التواجد الأجنبي في المنطقة سيخلق حالة من الاحتقان خاصة من قبل الجماعات الإرهابية التي تكن العداء للدول الغربية و بالتالي ستنشط عملياتها بشكل كبير لإخراج هذه الدول من المنطقة مما يخلق حالة اللاأمن وتؤثر على الوضع الأمني لدول المنطقة ككل.

ما يمكن ملاحظته من مجمل التداعيات و التحديات الأمنية التي تشهدها دول الجوار الإقليمي لليبيا أن الوضع يحتاج إلى تكاثف الجهود المحلية و الإقليمية و الدولية لإيجاد إدارة للأزمة التي تعرفها الدولة فليس المهم أن نحفظ السلام في نزاع معين أو حتى صنع السلام من خلال الجهود الدبلوماسية التفاوضية لإيجاد حل للأزمة بل ينبغي الوصول إلى بناء السلام بين الأطراف المتنازعة و تثبيته بغية عدم ظهور المشاكل الرئيسية للنزاع، لأن المسألة تتعدى كونها عملية تحول ديمقراطي بل تتعداها لتكون تهديدا للأمن و استقرار المنطقة.

خاتمة :

إن جوهر دراسة التحول الديمقراطي في ليبيا و تداعياته المحتملة لدول الجوار الإقليمي يكمن في تخفيف تكلفة هذه العملية و تحقيق تحول ديمقراطي بخسائر أقل، فقد عرفت ليبيا موجة تحول ديمقراطي كانت الأعنف من بين جملة التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، فانصبت دراستنا حول إيجاد مقاربة تفسيرية من الواقع تقدم لنا شرحا و تفسير مختلف التحولات و التغيرات التي تحدث خاصة في عالمنا العربي، و قد شكلت موجة الاحتجاجات في الدول العربية ومنها ليبيا الحدث في الظرفية الدولية الراهنة وكانت بمثابة تطبيق لما قدمه صمويل هنتيغتون "الموجه الثالثة و التحول الديمقراطي في البلدان العربية"، فمثلث الثورات العربية (وان اختلفت تسمياتها) رؤية جديدة لعالمنا العربي و نمطا مغايرا مع ما سبقتها من ثورات في أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينية و غيرها من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية حيث اتسمت بالعنفية ومطالب شعبية أكثر من أنها سياسية و انقلابات عسكرية.

إن آمال الديمقراطية التي انبعثت مع مطالبات الشعوب للتححر في عام 2011 من المرجح أن يتم القضاء عليها من قبل الأنظمة السلطوية، ذلك أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي من الغبطة على نطاق واسع قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحولات غير المكتملة، نجد تشاؤم المرء اليوم حول العديد من العقبات بالديمقراطية القادمة أخيرا والخوف حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين للنظام الاستبدادي القديم، و لقد كانت تجربة التحول الديمقراطي في ليبيا و ما تبعها من تحولات أمنية تمس أمن الدول المجاورة من منظور المركب الأمني الإقليمي تداعيات أمنية على المنطقة قد لا تكون الأزمة في ليبيا السبب الرئيسي في ظهورها على غرار مشكلة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية لأن مجمل هذه الظواهر وجدت من قبل بداية الاحتجاجات في ليبيا سنة 2011، إلا أنها يمكن ان تكون في الوقت الراهن العامل المغذي لنشاطات الجماعات الإرهابية و الذريعة الرئيسية للتواجد الأجنبي بالمنطقة، ما يترتب عنها ضرورة إيجاد أرضية مشتركة بين الفصائل المتنازعة للخروج بنتائج تخدم الدولة في حد ذاتها و تحفظ الأمن في المنطقة.

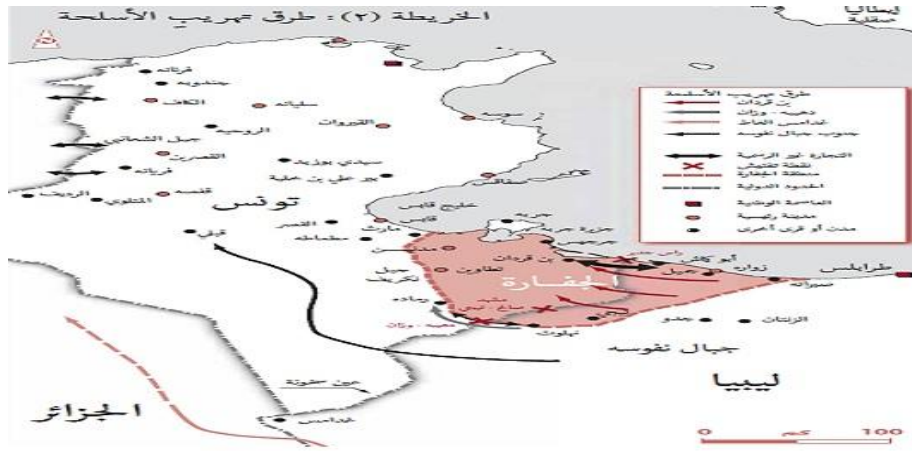
قائمة الملاحق

الملحق (1): انتشار الأسلحة الليبية



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

الملحق (2) طرق تهريب الأسلحة عبر الحدود التونسية الليبية



المصدر : المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية 2013 : مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة و الديمقراطية، (بيروت: دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، 2000).
2. فرانيسكا بيندا و آخرون، التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، 2005).
3. أحمد بهاء الدين و آخرون، 25 يناير مباحث وشهادات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1، 2013).
4. صامويل هنيجتون ، ترجمة : عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (مصر: دار سعاد الصباح، 1993).
5. محمد تركي بني سلامه، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي دراسة ميدانية ونوعية، (الأردن: مركز البديل للدراسات و الأبحاث، 2013).

المجلات والتقارير:

6. ديدى ولد السالك، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على عملية التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، في الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، تحرير مركز الدراسات المتوسطة الدولية، (العدد 06)، (سبتمبر 2011).
7. عمر ابراهيم العفاس ، ليبيا : إعلان الفدرالية في برقة.. الخلفيات و التداعيات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).
8. محمد حمشي ، مداخلة بعنوان أثر الأزمة الليبية على الأمن في المتوسط: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن ائخير الدولة في ليبيا، جامعة تيزي وزو و بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية بباريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية و معهد كوبنهاغن، الجزائر، 26 فيفري 2014.
9. محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، (العدد 432)، (شباط 2015).
10. محمد عبد الحفيظ الشيخ ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا و سوريا نموذجاً)، المجلة العربية للعلوم السياسة، (العدد 43-44)، (خريف 2014).
11. مرزوقي عمر، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي : قراءات في المؤثرات الدولية، "مجلة المفكر"، (العدد 10، 2012).
12. منصف قرطاس، على حافة الهاوية؟ التهريب و انعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية، (سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، 2013).

13. Buzan Barry and Wæver Ole, **Regions and powers: the structure of international security**. (New York: Cambridge University Press ,2003).
14. Gareth Evan And Mohamed Sahnoun ; **The Responsibility To Protect :Revisiting Humanitarian Intervention Foreign Affaire**;(Canada: Published By The International Development Resource Center, 2001).
15. Larry Diamond , **democracy and Economic Development Tinkages And Policy Internationals**, (New Delhi : International IDEA and the center for the study of development societies, 2008).
16. Marianne STONE, **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**, (New York : School of International and Public Affairs, 2009).
17. N.R. Jenzen-Jones , **Small-calibre Ammunition in Libya: An Update**,(Geneva : Security Assessment in North Africa, December 2013).
18. Paula Becker et Jean Aime ; **Qu'est ce que la Démocratie Madagascar ?**, (Madagascar : Institut Catholique de Madagascar, septembre 2008).
19. Philip N. Howard, Muzammi M. Hussein, **Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring**, (New York : Oxford University Press, 2013).

الهوامش

¹ أحمد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة و الديمقراطية،(بيروت: دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، 2000)، ص 59.

² Paula Becker et Jean Aime ; **Qu'est ce que la Démocratie Madagascar ?**, (Madagascar : Institut Catholique de Madagascar, septembre 2008), p10.

³ فرانشسكا بيندا و آخرون، التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، 2005)، ص 04.

⁴ محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، (العدد 432)، (شباط 2015)، ص 124.

⁵ أحمد بهاء الدين و آخرون، 25 يناير مباحث وشهادات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 2013، 1)، ص 38.

⁶ محمد تركي بني سلامه، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي دراسة ميدانية ونوعية، (الأردن: مركز البديل للدراسات و الأبحاث، 2013)، ص 18.

⁷ الهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، (كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص 80.

⁸ Larry Diamond , **democracy and Economic Development Tinkages And Policy Internationals**, (New Delhi : International IDEA and the center for the study of development societies, 2008), p08

⁹ صامويل هنيجتون ، ترجمة : عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،(مصر: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 120.

¹⁰ عمر ابراهيم العفاس ، ليبيا : إعلان الفدرالية في برقة.. الخلفيات و التداعيات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص03.

¹¹ Philip N. Howard, Muzammi M. Hussein, Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring, (New York : Oxford University Press, 2013), p17.

¹² مرزوقي عمر، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي : قراءات في المؤثرات الدولية، "مجلة المفكر"، (العدد 10، 2012)، ص169.

¹³ محمد حمشي ، مداخلة بعنوان أثر الأزمة الليبية على الأمن في المتوسط: نحو نزاع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، جامعة تيزي وزو و بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية باريس والمعهد الدائم للدراسات الدولية و معهد كوبنهاغن، الجزائر، 26 فيفري 2014.

¹⁴ Marianne STONE, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, (New York : School of International and Public Affairs, 2009), p-p 05-07.

¹⁵ Buzan Barry and Wæver Ole, Regions and powers: the structure of international security. (New York: Cambridge University Press ,2003),p 43.

¹⁶ N.R. Jenzen-Jones , Small-calibre Ammunition in Libya: An Update,(Geneva : Security Assessment in North Africa, December 2013), p02.

¹⁷ انظر تقرير منظمة العفو الدولية لحالة حقوق الإنسان في العالم 2015/2014، ص 303.

¹⁸ منصف قرطاس، على حافة الهاوية؟ التهريب و انعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية، (سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، 2013)، ص22.

¹⁹ Gareth Evan And Mohamed Sahnoun ; The Responsibility To Protect :Revisiting Humanitarian Intervention Foreign Affaire;(Canada: Published By The International Development Resourche Center, 2001);p 12.

²⁰ Report of European Council on Foreign Relation; Europe And Arab Revolution: A New Version For Democracy And Humain right; 2011.

²¹ ديدي ولد السالك، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على عملية التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، في الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، تحرير مركز الدراسات المتوسطة الدولية، (العدد 06، سبتمبر 2011)، ص04.

²² محمد عبد الحفيظ الشيخ ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا و سوريا نموذجا)، المجلة العربية للعلوم السياسة، (العدد 43-44)، (خريف 2014)، ص 131.